



البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/4-A
قضايا السياسات
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تحديث سياسة القدرة على الصمود

موجز تنفيذي

تجدد هذه السياسة التزام برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) بتعزيز القدرة على الصمود، وتوجه جهود المنظمة في هذا المجال من خلال توضيح من وأين وما الذي سيتم إعطاؤه الأولوية في سياق مستويات غير مسبقة من الاحتياجات الإنسانية التي تحركها صدمات متعددة.

ويركز البرنامج جهوده في مجال القدرة على الصمود على الأشخاص والمجتمعات المحلية في المناطق التي تشهد مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمعرضة لصدمات مناخية واقتصادية متكررة وضارة ولديها قدرة محدودة على التصدي لها. وتتسم هذه السياقات أيضا بتدهور البيئة، وانعدام المساواة وقد تكون تتعافى من نزاع أو تواجه نزاعا جاريا.

ويستند عمل البرنامج في مجال تعزيز القدرة على الصمود إلى مزاياه النسبية، بما في ذلك حضوره الراسخ وعلاقاته في المجتمعات المحلية والبلدان المعرضة للصدمات وقدرته على الانتقال بين البرمجة الإنسانية وبرمجة تعزيز القدرة على الصمود، وتقديم الخدمات على نطاق واسع، والعمل في بيئات صعبة والاستفادة من قدرات سلاسل الإمداد العالمية والمحلية الخاصة به.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة E. Heines

مديرة

شعبة سياسات البرامج والتوجيه

بريد إلكتروني: edith.heines@wfp.org

السيدة V. Guarnieri

مساعدة المديرة التنفيذية

ومديرة إدارة العمليات البرامجية

بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

السيدة D. Dechaux

رئيسة

وحدة دعم السياسات والبرامج

بريد إلكتروني: delphine.dechaux@wfp.org

وتتمثل الرؤية الشاملة لجهود البرنامج الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود في تمكين الأشخاص من إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل وتحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من احتياجات المساعدات الغذائية الإنسانية. وتساهم الحصائل الثلاث التالية في تحقيق هذه الرؤية وتحديد مكانة جهود البرنامج في مجال تعزيز القدرة على الصمود في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وفي ما يتعلق بالعمل المناخي:

- ◀ تمكين النساء والبنات والأشخاص المهمشين من خلال معالجة الأعراف الاجتماعية والحوجز الهيكلية التي تعيق قدرتهم على إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد؛
- ◀ تحسين سبل كسب العيش عن طريق تعزيز رأس المال الطبيعي والمادي والمالي والبشري والاجتماعي لتمكين الأشخاص من إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل؛
- ◀ تعزيز القدرات والنظم وإضفاء الطابع المحلي عليها لحماية المكاسب التي تحققت في مجال القدرة على الصمود قبل وأثناء الصدمات وبعدها.

وسيتبع البرنامج خمسة مسارات للتغيير لتعزيز نهجه وأدواته ونظامه على نطاق حافظته المتعلقة بالقدرة على الصمود:

- (أ) إعطاء الأولوية لتكامل البرامج وتعدد مستوياتها وتسلسلها وتوسيع نطاقها بما في ذلك عبر المحور؛
- (ب) اعتماد نهج تشاركية تركز على الأشخاص؛
- (ج) ضمان أن تكون البرمجة محددة السياق ومسترشدة بالأدلة ومراعية للنزاعات؛
- (د) تعزيز الشراكات التعاونية والاستفادة من دوره التنظيمي؛
- (هـ) البناء على القدرات المحلية والوطنية وتعزيزها للاستفادة من الأثر والاستدامة والنطاق.

وسيتطلب ذلك من البرنامج أن يستفيد من دوره التنظيمي في القطاع الإنساني وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية القوية مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لتحقيق الحصائل المشتركة بشأن القدرة على الصمود؛ والاستثمار في تعزيز بياناته وبحوثه وتوليد الأدلة لدعم المساءلة وقرارات التمويل وتصميم البرامج والتعلم؛ وتوسيع مصادر التمويل وتنويعها وتنسيقها؛ وإعطاء الأولوية أيضاً لتطوير قوة عاملة ماهرة لتنفيذ برامج عالية الجودة وقابلة لتوسيع النطاق بشأن القدرة على الصمود.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على تحديث سياسة القدرة على الصمود (WFP/EB.2/2024/4-A).

* هذا مشروع قرار، للاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الخلفية

- 1- خُصّ تقييم البرنامج في عام 2023 لسياسة القدرة على الصمود الصادرة عام 2015¹ إلى أنه على الرغم من كون هذه السياسة ذات صلة بولاية البرنامج، إلا أنها لم تعد تؤدي دورها في تحديد موضع البرنامج بفعالية في مشهد القدرة على الصمود ويجب تحديثها من أجل زيادة الوضوح المفاهيمي.²
- 2- وتمثل الوثيقة الحالية تحديثًا للسياسة الصادرة عام 2015، إذ تسلط الضوء على الالتزام المتجدد للبرنامج بالقدرة على الصمود. وتعمل على توجيه الجهود المؤسسية لتعزيز القدرة على الصمود من خلال توضيح لمن وأين وما الذي ستعطي له الأولوية في هذه الجهود، والحصائل التي تستهدف هذه الجهود إلى تحقيقها. واضطلع بهذا التحديث بالتنسيق مع تحديث سياسة تغير المناخ، اقرار بأن العمل المناخي وتعزيز القدرة على الصمود يعززان بعضهما البعض.

السياق

- 3- تتزايد الحاجة إلى المساعدات الغذائية الإنسانية في مواجهة النزاعات الجديدة والممتدة والظروف المناخية القاسية والاضطراب الاقتصادي. وأصبحت الصدمات أكثر تعقيدًا وتتوفا حيث أدى التدهور البيئي وتغير المناخ إلى تفاقمها.³ ولا يزال النزاع محركًا رئيسيًا لانعدام الأمن الغذائي عالميًا، فحوالي 70 في المائة من الـ 309 ملايين شخص الذين يعانون من الجوع حاليًا يعيشون في بلدان هشة أو متأثرة بالنزاعات.⁴ وفي الوقت نفسه، تتزايد الظواهر المناخية المتطرفة. وقد دفعت 72 مليون شخص إلى مستويات من الجوع تصل إلى الأزمة أو الطوارئ في عام 2023.⁵ وفي عام 2022، فرّ 70 في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدان معرضة بشدة لتغير المناخ.⁶ وتتقاطع آثار النزاع وتغير المناخ بشكل متزايد، مما يقوض قدرة الأشخاص على التأقلم مع الصدمات وعوامل الإجهاد، مما يؤثر على سبل كسب عيشهم وإمكانية وصولهم إلى الخدمات الأساسية. وبالتوازي، تفتقر النظم الغذائية إلى الاستدامة وتتعرض بشكل متزايد للاضطرابات والمخاطر، مما يؤدي إلى فشلها في توفير ما يكفي من الأطعمة المغذية أو الحصول على أنظمة غذائية صحية في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد المتكررة. لذلك، يجب أن يتم تكيفها وتحولها بشكل عاجل للاستجابة لتغير المناخ وأزمات النظام الإيكولوجي والتوسع الحضري السريع.⁷
- 4- تؤثر الأزمات المعقدة والمتفاقمة بشكل متفاوت على النساء والبنات والأشخاص المهمشين مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين. وتتفاقم تأثيرات الصدمات بفعل محركات الضعف الإضافية مثل عدم المساواة الراسخة والفقر والأعراف الاجتماعية التي تحد من قدرة الأشخاص على اتخاذ القرارات والوصول إلى المعلومات، والموارد، والخدمات، والفرص.⁸ ما يقوض بالتالي قدرة الأشخاص على بناء قدرتهم على الصمود عبر الاستثمار في المهارات وتحسين سبل كسب عيشهم وتجميع الأصول.
- 5- وفي البلدان حيث يعمل البرنامج، يفتقر الكثير من الأشخاص إلى سبل كسب العيش والمداخيل التي تتيح لهم الحفاظ على قدر كاف من الأمن الغذائي والتغذية في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد. وتقوض النظم الإيكولوجية المتدهورة والبنية التحتية الضعيفة والوصول المحدود إلى الخدمات والمعلومات قدرة سكان المناطق الريفية على التعامل مع الصدمات؛ وفي الوقت

¹ "سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (WFP/EB.A/2015/5-C).

² البرنامج. 2023. *Evaluation of WFP's Policy on Building Resilience for Food Security and Nutrition*. تقييم سياسة البرنامج بشأن بناء القدرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

³ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2023. *GAR Special Report 2023: Mapping resilience for the Sustainable Development Goals*. تقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2023: رسم خريطة القدرة على الصمود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

⁴ البرنامج. الصفحة الإلكترونية بشأن "أزمة جوع عالمية".

⁵ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة أزمات الغذاء. 2024. *التقرير العالمي عن أزمات الغذاء لعام 2024: تحليل مشترك من أجل اتخاذ قرارات أفضل*.

⁶ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. *الخطة الاستراتيجية لمجال التركيز الخاص بالعمل المناخي 2020-2024*.

⁷ المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة (COP28 UAE). إعلان المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي.

⁸ المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. 2022. *State of knowledge on gender and resilience*. حالة المعرفة بشأن المنظور الجنساني والقدرة على الصمود

عنه، يؤدي الاعتماد على العمل غير الرسمي والأجور المنخفضة والدخل غير الموثوق والافتقار إلى الخدمات إلى الحد من قدرة الكثير من سكان الحضر على تلبية الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية أو التعامل مع الصدمات وعوامل الإجهاد غير المتوقعة. وغالبا ما ينحصر تواجد اللاجئين والنازحين داخليا في المخيمات أو المستوطنات العشوائية مع فرص محدودة لكسب العيش والوصول إلى الخدمات.⁹

6- يبلغ انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ذروتها في البيئات الهشة حيث يكون وصول الأشخاص إلى الخدمات الحكومية في أوقات الأزمات محدودا أو معدوما. ويشير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى أن 62 مليون شخص ممن تضرروا بشكل مباشر بسبب الكوارث في السنوات العشرين الماضية يعيشون في بلدان لا تتوفر فيها نظم إنذار مبكر فاعلة.¹⁰ وبحسب البنك الدولي، فإن أكثر من نصف سكان العالم لا يتمتعون بحماية نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، كما يفقر الكثير من البلدان إلى نظم تمكن من الاستجابة في الوقت المناسب للصددمات.¹¹ وعندما يعجز الأشخاص عن إدارة الصدمات، فإنهم يلجؤون إلى استراتيجيات تصدي ضارة على غرار تناول كميات أقل من الطعام وأطعمة ذات قيمة غذائية قليلة، وإخراج الأطفال من المدارس، وبيع الأصول الإنتاجية، واللجوء إلى الزواج القسري و المبكر، وخفض استخدام الخدمات الصحية أو غيرها من الخدمات، وكسب العيش بطرق عالية الخطورة أو مؤذية، والإقدام على إجراءات تزيد من تدهور بيئتهم الطبيعية.

7- يساعد تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد على تقليل الحاجة إلى المساعدات الغذائية الإنسانية ويحمي مكاسب التنمية وينقذ الأرواح ويوفر الأموال. وخلصت اللجنة العالمية للتكيف إلى أن استثمار 1.8 تريليون دولار أمريكي في بناء القدرة على الصمود على مدى السنوات العشر المقبلة على مستوى العالم سيعود بمنافع صافية قدرها 7.1 تريليون دولار أمريكي.¹² وأظهرت البيانات الصادرة عن حكومة النيجر أن 80 في المائة من المجتمعات التي شاركت في السابق في البرامج المتكاملة للقدرة على الصمود التي ينفذها البرنامج والشركاء لم تتطلب أي مساعدات غذائية إنسانية في عامي 2022 و2023 خلال أسوأ موجة جفاف شهدها النيجر منذ عشرة أعوام.¹³

التعريف والمواصفة

8- بالاستناد إلى تعريف الأمم المتحدة القائمة، تم تعريف "القدرة على الصمود" على أنها قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات والنظم على الاستعداد والتوقع والاستيعاب والتعافي والتكيف والتحول في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومستدامة.¹⁴ وتتعرز القدرة على الصمود من خلال الحصول على الدعم المستدام على مدى أعوام طويلة عبر برامج متعددة الشركاء ومحددة السياق، تكون متكاملة ومتسلسلة ومتعددة المستويات تضع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صميم عملياتها.

9- **القدرة على الصمود لمن؟** يستهدف البرنامج الأشخاص والمجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل متكرر والتي لا تملك سوى قدرة محدودة على إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد، لا سيما في الأوضاع الهشة والأزمات الممتدة. ويهتم البرنامج بشكل خاص بالنساء والبنات والشباب والأشخاص المهمشين مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والسكان النازحين قسرا،¹⁵ مع الاعتراف بقدراتهم واحتياجاتهم وأولوياتهم الخاصة. وتتمحور جهود البرنامج الرامية إلى تعزيز

⁹ البرنامج. 2023. الاستراتيجية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي - القضاء على الجوع في عالم يتحضر باستمرار.

¹⁰ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2023. *GAR Special Report 2023: Mapping resilience for the Sustainable Development Goals*. تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث 2023: رسم خريطة القدرة على الصمود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

¹¹ مجموعة البنك الدولي. 2024. الحماية الاجتماعية والمعمل والتوظيف: عرض عام.

¹² اللجنة العالمية للتكيف. 2019. *التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة في مجال القدرة على التكيف مع تغير المناخ*.

¹³ من أصل 2000 قرية حصلت على دعم البرنامج عبر نهج البرامج المتكاملة للقدرة على الصمود، تم تحديد 848 قرية في مناطق صنفها الحكومة على أنها شديدة الضعف؛ غير أنه لم يتم تصنيف 80 في المائة من هذه القرى على أنها شديدة الضعف ولم تكن بحاجة إلى الحصول على المساعدات الغذائية الملحة في موسم العجاف السنوي. البرنامج. 2023. *Preliminary Resilience Evidence from Niger – 2023*. أدلة أولية على القدرة على الصمود في النيجر-2023.

¹⁴ يتماشى هذا التعريف مع تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2013)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2016)، وتوجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على التحمل (2021)، ضمن غيرها.

¹⁵ يتماشى ذلك مع التزامات البرنامج والعرض الذي قدمه إلى المنتدى العالمي للاجئين ومع مذكرة التفاهم التي وقعها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

القدرة على الصمود أيضا حول المؤسسات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة في النظام الغذائي الذين يدعمون هذه الفئات السكانية بشكل مباشر أو غير مباشر.

10- **القدرة على الصمود أين؟** يركز البرنامج جهوده في مجال بالقدرة على الصمود في البلدان والمناطق الجغرافية التي تتقاطع فيها مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع التعرض المتكرر للصددمات والقدرة المحدودة على التكيف معها، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات إلى المساعدات الغذائية الإنسانية. وقد يحدث ذلك في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية والحضرية وفي بيئات النزوح.¹⁶

11- **القدرة على الصمود في مواجهة ماذا؟** تركّز جهود البرنامج الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود على الصدمات وعوامل الإجهاد التي تترك آثارا ضارة واسعة النطاق على الأشخاص والمجتمعات والنظم الغذائية وتؤدي إلى أزمات الأغذية والتغذية. وهي تشمل على الصدمات المناخية مثل موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير، وعلى الصدمات الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار الأغذية والتضخم المفرط وأزمات السوق. وتشتمل عوامل الإجهاد على عوامل مثل التدهور البيئي وتدهور النظام الإيكولوجي والصعوبات الموسمية وعدم المساواة. وفي حين يقر البرنامج بأنه لا يمكن تنفيذ برامج تعزيز القدرة على الصمود التي يقدمها بفعالية أثناء المراحل الحرجة من أي نزاع واسع النطاق أو حرب أهلية، فإنه بإمكان هذه الجهود المساعدة في التخفيف من حدة التوترات المحلية¹⁷ وتعزيز التماسك الاجتماعي والتعافي بعد النزاع.

12- تحتل القدرة على الصمود مكانة أساسية في سلم أولويات البرنامج وتتوافق مع سياساته واستراتيجياته بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ وبناء السلام وتغيير المناخ والمنظور الجنساني والتغذية والنقد وشبكات الأمان والحماية الاجتماعية والبرمجة في المناطق الحضرية والبيئة. كما تتواءم سياسة البرنامج بشأن القدرة على الصمود مع السياسة الدولية بشأن الأمن الغذائي والتغذية والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيير المناخ، بما في ذلك إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفق باريس بشأن تغيير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، كما أنها تستند إلى توجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على التحمل.

13- ويستند البرنامج في عمله في مجال القدرة على الصمود إلى ميزاته النسبية التي تتضمن وجوده طويل الأمد والعلاقات التي يبنها في المجتمعات المحلية والبلدان التي تحتاج إلى المساعدات الغذائية الإنسانية بشكل متكرر وفهما عميقا للظروف والتحديات التي تواجهها. وتسمح مرونة البرنامج التشغيلية له بالتنقل بين البرامج الإنسانية وبرامج القدرة على الصمود بحسب ما تقتضيه الحاجة. ويتمتع البرنامج بقدرة فريدة على التنفيذ على نطاق واسع والعمل في بيئات محفوفة بالتحديات والاستفادة من قدراته المتعلقة بسلاسل الإمداد العالمية والمحلية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية الفعالة ونظم إدارة المشتريات والمشاريع ومبادرات المشاركة القائمة على السوق والتجزئة.

14- وسيتبع البرنامج نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل تحديد تسلسل الأنشطة وترتيب مستوياتها وتحقيق تكاملها، من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى الدعم الأطول أجلا الذي يلبي الاحتياجات ويخفضها مع مرور الوقت. وعند قيامه بذلك، سيُرَاعِي البرنامج النزاعات ويلتزم بعدم إلحاق الضرر ويتقيد بالمبادئ الإنسانية ويعززها.¹⁸ كما يدمج البرنامج الحوار المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية والشباب والمنظور الجنساني وتمكين المرأة في برامج لضمان تصميمها مع ومن أجل الأشخاص

¹⁶ يعد هذا الأمر ذا أهمية خاصة في سياق أنماط الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة والنزوح الناجم عن الصدمات على مستوى العالم. انظر البرنامج، 2023. *الإستراتيجية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي: القضاء على الجوع في عالم يتحضر باستمرار*.

¹⁷ لكن لا يجب تفسير ذلك على أنه قبول بحتمية أو "بالمجرى الطبيعي" لهذه الصدمات؛ انظر مثلا: D. Maxwell and others, 2017. *Conflict and Resilience: A Synthesis of Feinstein International Center Work on Building Resilience and Protecting Livelihoods in Conflict-Related Crises*. النزاع والقدرة على الصمود: ملخص لعمل مركز Feinstein الدولي بخصوص بناء القدرة على الصمود وحماية سبل كسب العيش في الأزمات المرتبطة بالنزاع.

¹⁸ وفقا للقانون الدولي الإنساني، سوف يحمي البرنامج الحيز الخاص بالعمل الإنساني القائم على المبادئ عبر تعزيز المبادئ الإنسانية الأربعة (الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال التشغيلي) مع إدماج مراعاة ظروف النزاع.

الذين يعمل معهم البرنامج. ويشرك البرنامج المجتمعات المحلية من أجل التغلب على تحديات الموارد والتوترات المحلية، مع تأمين الفرص من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي¹⁹ والمساهمة في إرساء السلام.²⁰

15- وفي حين أن تعزيز القدرة على الصمود قد يخفف من حدة تأثيرات النزاع، فإن حالات الطوارئ المعقدة قد توجد تحديات وتشكل مخاطر بالنسبة لبرامج القدرة على الصمود. وبوسع التسييس والتلاعب بالمساعدات والمخاطر الأمنية جعل برامج القدرة على الصمود غير واقعية. وسيخضع البرنامج لقراراته بشأن مكان وكيفية تنفيذ برامج القدرة على الصمود بناء على تحليل السياق، بما في ذلك تحليل مراعاة ظروف النزاعات ومخاطر الحماية، والتزامه بالمبادئ الإنسانية.

16- وإدراكاً بأن تحقيق القدرة على الصمود في وجه مجموعة من الصدمات وعوامل الإجهاد يتطلب بناء شراكات عبر قطاعات متعددة، سيعمل البرنامج مع شركاء يتمتعون بخبرة تكميلية. وهذا يعني أن البرنامج سيضطلع أحياناً بدور ريادي في جوانب عملية وضع البرامج المشتركة، في ما سيعتمد في أحيان أخرى دوراً مسانداً، بناء على الحضور القطري والسياسي، ووفقاً لأطر التعاون في مجال الشراكات.²¹ وسيستمر البرنامج في ربط مساهماته في مجال القدرة على الصمود بتحالفات أوسع نطاقاً والاستفادة من دوره التنظيمي في المجال الإنساني من أجل تعبئة الاستثمارات من الشركاء ودعم تحسين التنسيق عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام ومن أجل العمل المناخي. وسيواصل أيضاً توسيع قاعدة شراكاته التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك مع الوكالات التقنية والجامعات ومنظمات البحوث على المستويين المحلي والدولي.

نظرية التغيير

17- تتمثل الرؤية الشاملة للبرنامج في أن تؤدي جهوده في تعزيز القدرة على الصمود إلى تمكين الأشخاص من إدارة²² الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل مع تحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وبالتالي المساهمة في نهاية المطاف في تقليل احتياجات المساعدات الغذائية الإنسانية. وكما هو موضح في نظرية التغيير أدناه، سيتم تحقيق هذه الرؤية عبر ثلاثة مجالات حصائل تكميلية ومتراصة، وستعمل الحصيلتان 2 و3 على بناء جسر بين المساعدات الإنسانية والدعم الأطول أجلاً باستخدام نهج المحور. وفي حين أن الحصيلة 1 تعد حصيلاً شاملة، فإن الحصيلتين 2 و3 يمكن أن تحدثا بشكل متزامن وبطريقة تكميلية أو تتبعان انتقالاً خطياً بشكل أكبر:

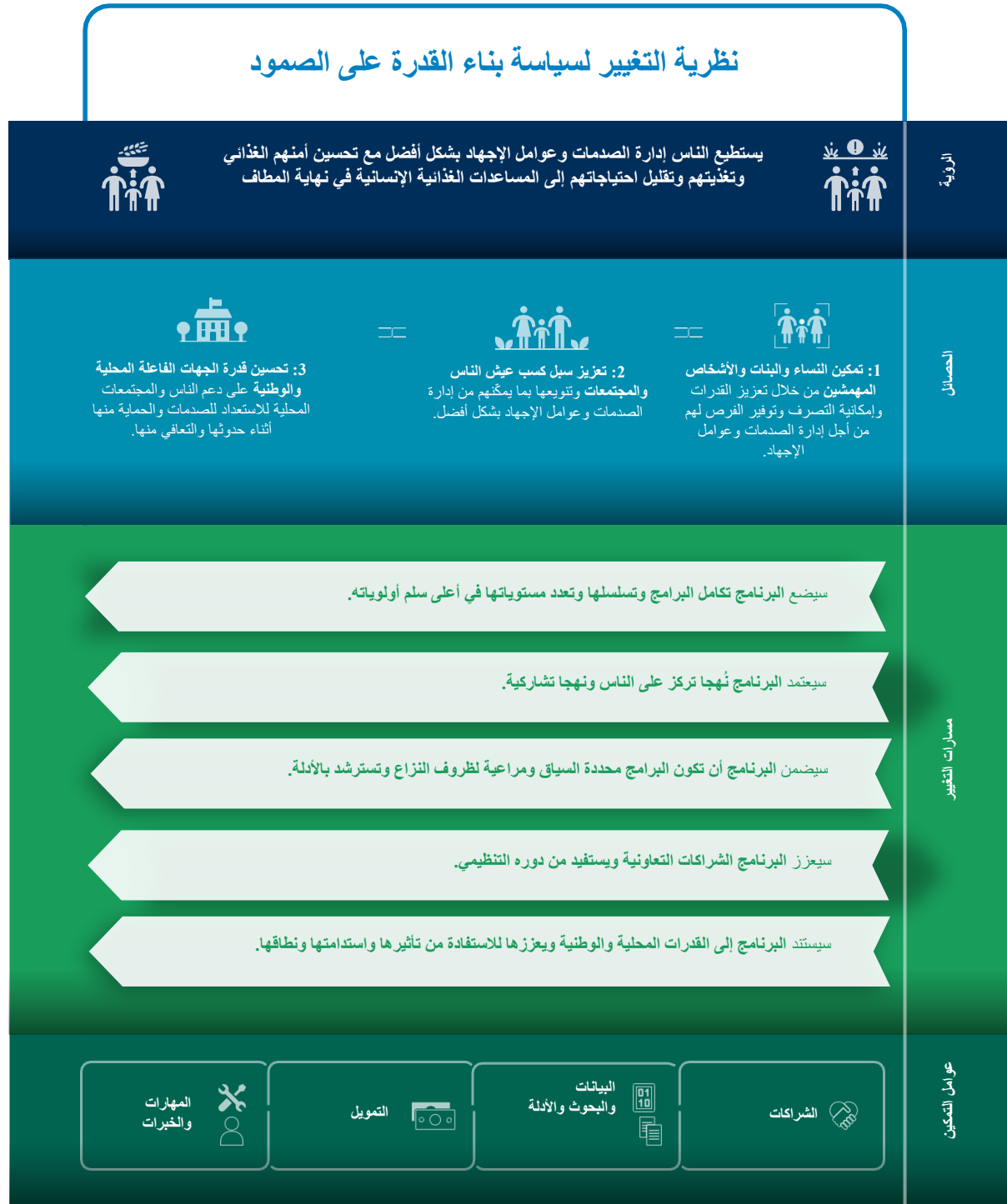
- ◀ تمكين النساء والبنات والأشخاص المهمشين عبر التصدي للأعراف الاجتماعية والحوجز الهيكلية التي تعيق قدرتهم على إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد (الحصيلة 1).
- ◀ تحسين سبل كسب العيش عبر تعزيز رأس المال الطبيعي والمادي والمالي والبشري والاجتماعي لتمكين الأشخاص من إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل (الحصيلة 2).
- ◀ تعزيز القدرات والنظم وإضفاء الطابع المحلي عليها للحفاظ على مكاسب القدرة على الصمود قبل الصدمات وخلالها وبعدها (الحصيلة 3).

¹⁹ المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. 2023. *بحوث التماسك الاجتماعي في منطقة الساحل في بوركينا فاسو والنيجر*.

²⁰ معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام. سنوات مختلفة. *اسهامات برنامج الأغذية العالمي في تعزيز آفاق السلام* (سلسلة من دراسات الحالة من 2018 إلى 2020).

²¹ مثل مذكرات التفاهم مع الشركاء من الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف ومع الشركاء التقنيين مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والتي تحدد الأدوار والمسؤوليات في برمجة القدرة على الصمود.

²² إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل تعني الاستعداد والتوقع والاستيعاب والتعافي والتكيف والتحول بشكل أفضل في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد.



18- وتحدد خمسة "مسارات تغيير" النهج والأدوات والنظم المطلوبة لتحقيق الخصائل الثلاث. وتستند هذه المسارات إلى مبادئ وضع البرامج المتكاملة والمتعددة المستويات والمتسلسلة على نطاق واسع؛ والنهج التي تركز على الأشخاص؛ والبرامج المحددة السياق والتي تسترشد بالأدلة وتراعي ظروف النزاعات؛ والشراكات التعاونية؛ وإضفاء الطابع المحلي على القدرات وعملية اتخاذ القرارات. وترتكز مسارات التغيير على أربعة عوامل تمكين تشكل الأسس اللازمة للبرنامج لكي يتمكن من تنفيذ أجندته الخاصة ببناء القدرة على الصمود.

الحصيلة 1: تمكين النساء والبنات والأشخاص المهمشين من خلال تعزيز القدرات وإمكانية التصرف وتوفير الفرص لهم من أجل إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد

- 19- تؤثر الصدمات وعوامل الإجهاد على الجميع، ولكن بشكل متفاوت. ومن خلال مواءمتها مع سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين،²³ تتوخى هذه السياسة عالماً حيث يتمتع الجميع بفرص متساوية ويحصلون على الموارد على قدم المساواة ويكون لهم صوت متساو، مما يمكنهم بشكل استباقي من تطوير الاستراتيجيات الضرورية لإدارة الصدمات. ويُعد تمكين النساء والبنات والأشخاص المهمشين، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين، محورياً في جهود تعزيز القدرة على الصمود. ولتحقيق ذلك، لا يكفي العمل مع النساء والبنات والأشخاص المهمشين على مستوى فردي. فالتغيير التحويلي ضروري على المستويات كافة، بدءاً بالأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات وانتهاءً بالنظم بأكملها. وتُعتبر الحصيلة 1 حجر الأساس في جهود تعزيز القدرة على الصمود وتتقاطع مع الحصيلتين 2 و3.
- 20- ومن أجل دفع التغيير التحويلي على المستوى الفردي، سيتم تصميم أنشطة البرامج وتكييفها بما يناسب الاحتياجات والقدرات والتفضيلات الخاصة والمتنوعة للنساء والأشخاص المهمشين. وبهدف تحسين استراتيجياتهم الخاصة بإدارة الصدمات، ستعمل برامج بناء القدرة على الصمود على زيادة الدعم لهم في اكتساب معرفة جديدة وتعزيز مهاراتهم وتقنياتهم والتحكم في الأصول المحسنة وإدارتها. وسوف يستثمر البرنامج أيضاً في إجراءات لضمان حماية الأمن الغذائي والتغذية والرفاه للنساء والبنات والأشخاص المهمشين أثناء الصدمات، مثلاً، عن طريق ربط النساء والأشخاص المهمشين بشبكات الأمان لتعزيز حمايتهم أثناء الأزمات. وسيستثمر البرنامج في تحسين وصول النساء والبنات إلى خدمات التغذية واستهلاكهن لوجبات غذائية صحية، بما في ذلك أثناء الصدمات. وسيتم منح الأولوية إلى الجهود الرامية إلى استحداث أصول تخفف من ضغوط أعباء العمل والوقت أثناء الصدمات، كذلك الناتجة عن جمع المياه والوقود.
- 21- وعلى المستوى الأسري، يحدد الوصول إلى الموارد والتحكم فيها قدرة المرأة على إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد. وستعمل برامج القدرة على الصمود التي يقدمها البرنامج مع الأشخاص، بما في ذلك الرجال والأولاد، كشركاء رئيسيين من أجل تعزيز الإنصاف في ما يخص الموارد والتحكم فيها. على سبيل المثال، في الحالات التي يتم فيها تأمين المساعدات الغذائية أو النقدية، سيعزز البرنامج الاستخدام المنصف لهذه المساعدات داخل الأسرة الواحدة، بما في ذلك عبر ضمان وصول النقد إلى الحسابات التي يملكها كل من النساء والأشخاص المهمشين.²⁴ ومن شأن ذلك أن يحفز دمجهم في الاقتصادات الرسمية والرقمية، مما يساهم في تيسير وصولهم إلى الخدمات المالية أثناء الأزمات.
- 22- وعلى مستوى المجتمع المحلي، سيسعى البرنامج إلى التأثير على الأعراف الاجتماعية لتشجيع التغيير الإيجابي. وقد يشمل ذلك إشراك أعضاء المجتمع المحلي وقادته في الجهود الرامية إلى تحويل التصورات المتعلقة بعمل المرأة والأدوار الجنسانية أو تشجيع قيادة النساء والأشخاص المهمشين في لجان إدارة الكوارث والمنتديات الأخرى. ويدعم الحوار المجتمعي بدوره رأس المال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، وهما مصدران مهمان للقدرة على الصمود. ولضمان استفادة النساء والأشخاص المهمشين من الخدمات التي تدعم قدرتهم على الصمود، سيعمل البرنامج مع شركاء مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لتيسير الوصول إلى الخدمات الصحية وإمدادات المياه والصرف الصحي، أو مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية لتشجيع الانتماء الصغير والإدخار المجتمعي، وتعزيز رأس المال المالي والاجتماعي.
- 23- ولتعزيز التغيير المؤسسي والمساعدة في ضمان استفادة النساء والبنات والأشخاص المهمشين بشكل هادف من السياسات والنظم، سيتعاون البرنامج مع الجهات الفاعلة مثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإجراء تحليلات للحواجز التي تواجهها النساء، وتمكين المرأة اقتصادياً ودفع جهود السياسات والدعوة؛ ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

²³ البرنامج، 2022. سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022.

²⁴ يتوافق ذلك مع سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022 ومع سياسة النقد لعام 2023.

الخصيلة 2: تعزيز سبل كسب عيش الأشخاص والمجتمعات وتنويعها بما يمكنهم من إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل

- 24- سواء أكان الأشخاص يعيشون في مناطق ريفية أو حضرية أو في بيئات النزوح، فإنهم سيحتاجون، ولا سيما النساء والأشخاص المهمشين، إلى خيارات موثوقة ومرنة لسبل كسب العيش تمكنهم من التصدي للتحديات التي تحدثها الصدمات وعوامل الإجهاد المتسارعة والمتفاقمة. ومن خلال حزم المساعدة المتكاملة والشراكات، يدعم البرنامج الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تسعى إلى تحسين رأس المال الخاص بسبل كسب عيشها، الطبيعي والمادي والمالي والبشري والاجتماعي، لكي يتمكنوا من إدارة الصدمات بفعالية أكبر، مما يقلل بدوره احتياجات المساعدات الغذائية الإنسانية.²⁵
- 25- وسيعمل البرنامج مع شركاء من أجل تعزيز استعادة الأراضي والنظام الإيكولوجي والممارسات التجديدية والزراعة الإيكولوجية بقيادة مجتمعية، بهدف إصلاح رأس المال المادي والطبيعي الذي يعتمد عليه الأشخاص والمجتمعات المحلية لكسب عيشهم والحفاظ عليه. وعند تنفيذها على نطاق واسع، ستدعم هذه الأنشطة قاعدة موارد طبيعية متنوعة ومستدامة تساعد في الحد من تأثير الصدمات وعوامل الإجهاد على المزارعين الضعفاء. كذلك، تساعد القدرة المجتمعية على الصمود في تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية وقد تخفف من حدة التوترات وتشجع المزيد من الاستخدام المنصف للموارد الطبيعية المتنازع عليها وتعزز التعاون ونقل الصعوبات،²⁶ ولا سيما بالنسبة إلى النساء والبنات. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الوصول إلى الموارد الطبيعية وفرص سبل كسب العيش المنصفة والتحكم فيها في تعزيز القدرة على الصمود عبر النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 26- وكجزء من هذه الحزم المتكاملة المنفذة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن أجل تعزيز سبل كسب العيش المحلية ودعم رأس المال البشري والمالي، سوف يزود البرنامج المستهدفين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والجهات الفاعلة المحلية في سلاسل القيمة، ولا سيما النساء والشباب، بالمعرفة والأدوات اللازمة للحصول على خدمات المعلومات المناخية وإدارة المخاطر وتحسين ممارسات ما بعد الحصاد وتقليل خسائر الأغذية وزيادة توافر الأغذية والدخل. وستعزز أنشطة تنمية المهارات رأس المال البشري والاجتماعي والمالي، مما سيحسن قدرة الأشخاص، وبخاصة النساء والشباب، على التصدي للصدمات والأزمات.
- 27- ويمكن أن تؤدي الصدمات إلى زيادات هائلة في سوء التغذية وتقوض تنمية رأس المال البشري. وتعتبر برامج التغذية أساسية للقدرة على الصمود حيث يمكن أن تبني رأس المال البشري قبل الصدمات وأن تحول دون تدهور التغذية أثناء الصدمات. كما أنها تحمي حصائل النمو والتنمية والتعليم التي تحسن بدورها فرص سبل كسب العيش واستخدام الخدمات والمعلومات والشبكات لإدارة الصدمات المستقبلية. ولمنع سوء التغذية، ستدعم البرامج إنتاج الأغذية المحلية بما في ذلك الترويج للمحاصيل المحلية الغنية بالمغذيات لتعزيز الممارسات الزراعية الأكثر استدامة والنظم الغذائية الصحية، وتشمل مبادرات تغيير السلوك الاجتماعي والمساعدة النقدية الموجهة نحو التغذية. وسيعمل البرنامج بشكل وثيق مع اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء لإدارة الهزال، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن هزال الأطفال.
- 28- ولضمان استمرار النظم الغذائية المحلية في دعم سبل كسب العيش والوصول إلى الأغذية المتنوعة والمغذية أثناء الصدمات، سيعمل البرنامج مع الشركاء على تشجيع إنتاج الخضروات والفواكه والمحاصيل المغذية الأخرى وسيدعم الأنشطة المجتمعية، مثل بناء أو إصلاح الطرق ومرافق التخزين المجتمعية. ويشمل ذلك دعم الأنشطة التي تتغلب على التحديات التي تواجه تجميع الأغذية²⁷ وتجهيزها وتحويلها وتيسير الوصول إلى الأسواق ومعلومات السوق والتمويل لمواجهة المخاطر والشمول المالي. وبهدف تعزيز الحلول والاستدامة على المستوى المحلي، سيستفيد البرنامج من المشتريات المحلية لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالمشتريين في المناطق الريفية والحضرية ولدعم البرامج الحكومية أو برامج البرنامج. وسيشارك أيضاً مع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بهدف تعزيز تنوع السوق والاتصال الضروريين للقدرة التنظيمية على الصمود. وسيعمل البرنامج مع

²⁵ انظر الحاشية 11.

²⁶ معهد استكولوجم الدولي لبحوث السلام. سنوات مختلفة. [The World Food Programme's Prospects for Improving the Prospects for Peace](#). اسهامات برنامج الأغذية العالمي في تعزيز آفاق السلام (سلسلة من دراسات الحالة من 2018 إلى 2020)؛ المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. 2023. *Sahel Social Cohesion Research in Burkina Faso and Niger* بحوث التماسك الاجتماعي في منطقة الساحل في بوركينا فاسو والنيجر.

²⁷ عبارة تجميع الأغذية تصف عملية جمع وتوحيد وتنظيم المنتجات الغذائية من صغار المزارعين والمنتجين من أجل توزيعها وبيعها.

مجموعات المزارعين ومجهزي الأغذية والموردين وتجار التجزئة والتجار لإيجاد حلول شاملة لكي تتمكن سلاسل القيمة من الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد الموسمية مثل تقلب الأسعار. ومن بين الشركاء الرئيسيين للبرنامج في أنشطة النظم الزراعية الغذائية منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والتي تقود، على سبيل المثال، أنشطة حقوق حيازة الأراضي، ودعم التعاونيات الزراعية، والتمويل البالغ الصغر للمزارعين.

29- وبشكل عام، سيتم التواصل مع الشركاء لتقديم الخبرة التقنية والاضطلاع بالعمل التكميلي بناء على مزاياهم النسبية وبما يتماشى مع أطر التعاون. وسيتعاون البرنامج أيضا مع الشركاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتطوير ودعم وتكرار وتوسيع نطاق العمل الذي يهدف إلى تحسين سبل كسب العيش وتنويعها، مما يمهد الطريق أمام الأشخاص للانتقال من الدعم الذي يقدمه البرنامج.

الخصيلة 3: تحسين قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على دعم الأشخاص والمجتمعات المحلية للاستعداد للصدمات والحماية منها أثناء حدوثها والتعافي منها.

30- عندما يكون بإمكان المجتمعات المحلية والأشخاص الاستعداد للصدمات والحماية والتعافي منها، يمكن حماية أمنهم الغذائي وتغذيتهم وسبل كسب عيشهم بشكل استباقي، مما يقلل بدوره التداعيات السلبية للأزمة الإنسانية.²⁸ وتُعد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أفضل من يقوم بتزويد الأشخاص والمجتمعات المحلية بهذا الدعم، كما أن إضفاء الطابع المحلي على الآليات والنظم الخاصة بالاستعداد والحماية والتعافي يمهد الطريق أمام المكاسب المستدامة في مجال بناء القدرة على الصمود.

31- وسيستند البرنامج إلى قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على الاستعداد للصدمات ويعززها. وسيعمل البرنامج تماشيا مع استراتيجيته بشأن الحماية الاجتماعية²⁹ مع الحكومات على السجلات الاجتماعية من أجل تحسين عمليات الاستهداف والتسجيل التي تسمح باستجابة أسرع عند وقوع الأزمات. ويعد الحد من مخاطر الكوارث مكونا أساسيا من مكونات القدرة على الصمود، حيث يعمل على تقليل الأضرار المحتملة الناجمة عن الصدمات إلى أدنى حد. وسيدعم البرنامج وضع البروتوكولات الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ، وسيعمل مع الحكومات والشركاء من خلال الخدمات التي يقدمها في مجال الإنذار المبكر والتقييم لتحذير المجتمعات المحلية من الصدمات المناخية الشديدة وإطلاق إجراءات الاستعداد المحلية. وتقدم الإجراءات الاستباقية المساعدة الشاملة للأشخاص قبل وقوع الصدمات من أجل حماية الأرواح والأصول وسبل كسب العيش والحد من خسارتها. وسيوصل البرنامج دعم توسيع نطاق برامج العمل الاستباقي، وسيعمل عند الإمكان على ربطها بشبكات أمان قائمة وتضمنها في نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. ويعد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث شريكا رئيسيا في تعزيز قدرة الحكومات على الحد من مخاطر الكوارث.

32- وسيعزز البرنامج الاستجابة الإنسانية المبكرة والأكثر كفاءة للحد من آثار الصدمات مثلا عن طريق توجيه المساعدة الإنسانية عبر شبكات الأمان الوطنية المستجيبة للصدمات، حيثما أمكن، من خلال العمل مع شركاء مثل اليونيسف على تعزيز قدرة الحماية الاجتماعية الوطنية. وسيساعد البرنامج الحكومات في الحصول على التمويل لمواجهة المخاطر من أجل دعم العمل المبكر الفعال والمساعدة الوقائية خلال الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج البلدان في وضع نظم الرصد التي تُفعل التمويل وتدابير الاستجابة المناسبة عند بلوغ الحدود الدنيا.

33- ويجب تصميم استجابة البرنامج للأزمات بشكل يرسى الأسس لبرامج القدرة على الصمود المتكاملة الطويلة الأجل. مثلا، يمكن منح الأولوية للتحويلات النقدية عبر الهواتف المحمولة في حالات الطوارئ لأنها تعزز الشمول المالي للنساء وتحفز الاقتصادات المحلية وتشجع القطاع الخاص على توفير الاتصال والخدمات في المناطق الريفية. ومن خلال المشتريات المحلية وبرامج التحويلات القائمة على النقد، يستطيع البرنامج أيضا تحفيز الأسواق المحلية والجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد في الميل الأخير، على غرار تجار التجزئة والمخابز ومشغلي مطابخ الأغذية.

²⁸ انظر مثلا *GAR Special Report 2023: Mapping resilience for the Sustainable Development Goals*. تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث 2023: رسم خريطة القدرة على الصمود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

²⁹ البرنامج، 2021. استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لدعم الحماية الاجتماعية.

34- وفي أعقاب الأزمة وتماشيا مع أهداف الحصيلة 2 من هذه السياسة، سيعمل البرنامج على تسريع جهود التعافي من خلال الاستمرار بالاستثمار في استعادة أصول سبل كسب العيش، والأسواق، والبنية التحتية الحيوية في المناطق الريفية، مثل مرافق تخزين الأغذية والطرق الفرعية، بهدف تحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات. وسيساهم البرنامج كذلك في عمليات التخفيف من آثار الكوارث والحد من المخاطر التي يقودها المجتمع المحلي، مثل بناء أو إصلاح جدران سائدة باستخدام حلول قائمة على النظم الإيكولوجية. وتعزز عملية إعادة البناء بشكل أفضل متانة وقوة البنية التحتية وسبل كسب العيش في وجه الصدمات المستقبلية.

مسارات التغيير

سيُعطى البرنامج الأولوية لتكامل البرامج وتسلسلها وتعدد مستوياتها ونطاقها

35- لا يمكن تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم على الصمود عبر أي تدخل أو مؤسسة أو قطاع بشكل فردي. ومن الضروري اتخاذ الإجراءات المتعددة القطاعات والمتكاملة والمستدامة، عبر الحصائل 1 و2 و3 من هذه السياسة ومع الشركاء، للتصدي للصدمات والمخاطر وأوجه الضعف المعقدة والمتعددة الأوجه. وفضلا عن ذلك، وبما أن الأزمات باتت تمتد لفترات أطول وتزداد تعقيدا، لذلك، لا بد من وضع نهج مرنة ومتكررة لتكون صلة وصل بين الاستجابة الإنسانية والدعم الطويل الأجل بناء على نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وإدماج العمل المناخي. وفي هذا الصدد، سيعمل البرنامج على:

- ◀ إقامة الشراكات والتعاون المستدامين على الصعيدين المالي والمؤسسي، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية لتمكين برامج المحور المتكاملة والفعالة على نطاق واسع.
- ◀ تطبيق أدوات استهداف وتصميم منسقة وتعاونية، مثل النهج الثلاثي³⁰ لتحديد المناطق الجغرافية والمجتمعات المحلية ذات الأولوية حيث يجب تركيز الجهود المتعددة القطاعات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود وتحديد طبيعة وتسلسل الأنشطة المطلوبة لتحقيق حصائل القدرة على الصمود، بما في ذلك الأنشطة المطلوبة من الشركاء. وسيتم استهداف الأشخاص والمجتمعات المحلية والمناطق الجغرافية عينها على مدى عدة سنوات عبر البرامج المتكاملة على نطاق كاف للتصدي للتحديات.³¹
- ◀ بما يتماشى مع التوصيات الخاصة بالمحور التي أصدرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيرتب البرنامج مستويات وتسلسل تدخلاته لربط جهود الاستجابة للأزمات وتعزيز القدرة على الصمود وأنشطة الانتقال وتسليم المسؤولية عنها إلى أصحاب المصلحة الإنمائيين القائمين منذ أمد طويل.
- ◀ اعتماد البرامج المرنة والقابلة للتكيف لمراعاة بيئات التشغيل المتقلبة والمخاطر. وستُدراج البرامج التي يقدمها البرنامج تدابير طارئة وآليات استجابة ليصبح من الممكن تعديل البرامج لكي تتصدى لصدمات واسعة النطاق قد تحدث أثناء عملية التنفيذ.

سيُعتمد البرنامج نهجا تركز على الأشخاص ونهجاً تشاركية

36- يعتمد البرنامج نهجا تركز على الأشخاص ويعزز الحوار المحلي لضمان تصميم البرامج مع الأشخاص الذين يعمل البرنامج معهم ولأجلهم. وفي هذا الصدد، سيعمل البرنامج على:

- ◀ تعزيز تفسير واستخدام التحليل الذي يركز على الأشخاص من أجل توجيه تصميم البرامج وتنفيذها ورسدها ودعمها المؤسسي. ويشتمل ذلك على استخدام تحليل الاعتبارات الجنسانية لتكوين فهم أفضل للأسباب الكامنة خلف حدة تعرض

³⁰ يهدف النهج الثلاثي المحاور إلى تعزيز تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج القدرة على الصمود. وهو يتكون من ثلاث عمليات متميزة ومع ذلك مترابطة: التحليل المتكامل للسياق - تحليلات على المستوى الوطني تجمع الاتجاهات التاريخية في الأمن الغذائي والتغذية والصدمات وعوامل الإجهاد مع تقييم للتعرض للمخاطر؛ وبرنامج سبل كسب العيش الموسمية - أداة تشاركية على المستوى دون الوطني تعزز التنسيق والشراكات تحت قيادة الحكومة المحلية؛ والتخطيط التشاركي المجتمعي - عملية تشاركية مجتمعة تحدد الاحتياجات وتكيف الاستجابات للسياقات المحلية من خلال تحديد الأولويات والملكية المجتمعية للبرامج.

³¹ في ما قد تكون برامج بناء القدرة على الصمود المتكاملة مصممة في البداية على نطاق صغير نسبيا (مثلا لاختبار النهج والاستفادة من الشراكات الإضافية والتأييد والتمويل)، فإن من المهم تصميمها بهدف توسيع نطاقها.

النساء والبنات للخدمات وتعزيز تصنيف البيانات والمنهجيات النوعية بهدف تقييم تأثيرات الصدمات المختلفة على مجموعات متنوعة من الأشخاص.

توسيع نطاق استخدام نهج التخطيط التشاركية المجتمعية التي تمكن أصحاب المصلحة الرئيسيين من تحديد أولوياتهم والتحديات التي تواجههم والحلول الخاصة بهم لإدارة الصدمات وعوامل الإجهاد بشكل أفضل. وتضمن المشاركة المجدية لكل الأشخاص، ولا سيما النساء والبنات والأشخاص المهمشين والشباب، تصميم البرامج بهدف تعزيز الوصول المنصف إلى الموارد والوسائل والفرص.

الاستفادة من اللجان الجديدة أو القائمة – التي تتألف من النساء والشباب وكبار السن والأشخاص المهمشين – لرصد تنفيذ البرامج والإشراف عليها.

إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وتعزيز قدرتها على تضمين النهج التي تركز على الأشخاص، ودعم السياسات والأطر، وتقديم الخدمات التي تتحدى التمييز الجنساني والأعراف الاجتماعية المؤذية والحواجر الهيكلية، ومناصرة المساواة والشمول.

سيضمن البرنامج أن تكون البرامج محددة السياق ومراعية لظروف النزاع وتسترشد بالأدلة

37- يتمتع البرنامج بالقدرة على الوصول إلى مجموعة كبيرة من البيانات الداخلية والخارجية التي يمكن استخدامها لتصميم برامج القدرة على الصمود بما يتناسب مع الظروف المحلية ودون الوطنية والوطنية، بما في ذلك في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية وفي مناطق النزوح. ويسعى البرنامج إلى ضمان أن يسترشد تصميم البرامج وتنفيذها بالسياق وتحليل المخاطر. وفي هذا الصدد، سيقوم البرنامج بما يلي:

الاستفادة من قدراته وقدرات شركائه على التحليل والتقييم لتوليد معلومات تدعم تصميم البرامج والإدارة التكيفية للبرامج. وسيشتمل هذا على تحليل محركات الضعف وكيف تؤثر الصدمات وعوامل الإجهاد على الأمن الغذائي والتغذية للأشخاص المختلفين، مثلًا باستخدام أدوات تحليلية مثل النهج الثلاثي المحاور أو توقعات المخاطر المناخية. ويشمل ذلك فهم فجوات القدرات في معالجة هذه الآثار وتقييم مزايا النسبية ومزايا شركائه في التصدي لهذه التحديات.

تطبيق مراعاة ظروف النزاع على البرامج والعمليات بما يضمن، كحد أدنى، أن المساعدة لا تؤدي إلى تفاقم النزاع عن غير قصد، وأن يتم تحديد فرص دعم التماسك الاجتماعي والسلام، والاعتماد عليها.

الدعوة بقوة إلى التحليل التكميلي والمشارك عبر الجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل بناء فهم مشترك للسياق والاحتياجات. وحيثما يتعذر إجراء التحليل المشترك، سيلتزم البرنامج بالاعتماد على التحليل القائم.

الاستفادة من قاعدة الأدلة القائمة الخاصة به والاستناد إلى الأدلة والتعلم المتاحين على الصعيدين الوطني والدولي لمواءمة تصميم البرنامج مع ما هو معروف عن البرامج الفعالة في مجال القدرة على الصمود. وسيتولى البرنامج إدارة البرامج بشكل قابل للتكيف باستخدام عمليات الرصد المستمر للمخاطر المستمرة والإنذار المبكر والرصد الروتيني.³² ويمكن لصانعي القرار استخدام هذه المعلومات لإدارة المخاطر بشكل متكرر واتخاذ القرار بشأن توقيت الخروج أو الانتقال بين البرمجة الإنسانية وبرمجة القدرة على الصمود، وضمان بقاء البرامج مرنة وذات صلة بالظروف المتغيرة واحتياجات الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم التي يقدم لها الخدمات.

استكمال الرصد المعزز بدراسات وتقييمات لقياس التغيير بمرور الوقت، ودعم المساءلة والتعلم. وحيثما أمكن، سيُجري البرنامج هذه العمليات بالاشتراك مع الشركاء.

مشاركة النتائج والتعلم وأفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ذات الصلة للاستفادة من خبراتها والتوصل إلى توافق حول كيفية استخدام البيانات لتوجيه البرامج.

³² سيستعمل ذلك على رصد مخاطر النزاع والاقتصاد والأسواق.

سيعزز البرنامج الشراكات التعاونية ويستفيد من دوره التنظيمي

38- يتطلب تعزيز القدرة على الصمود والتنسيق القوي والشراكات التعاونية لتحديد أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة عبر المواقع والقطاعات والنظم المترابطة، بما في ذلك النظم الغذائية.³³ ويضطلع البرنامج بدور تنظيمي قوي في المجال الإنساني – بما في ذلك الاشتراك في قيادة مجموعة الأمن الغذائي العالمية مع منظمة الأغذية والزراعة - يخوله الاستفادة منه بشكل أفضل لدعم إضفاء الطابع المحلي وإقامة الروابط بين أصحاب المصلحة في المجال الإنساني ومجال التنمية والسلام والعمل المناخي. وفي هذا الصدد، سيعمل البرنامج على:

- ◀ ضمان مواءمة واتساق جهوده في مجال بناء القدرة على الصمود مع الأولويات والبرامج وأطر العمل الوطنية والمحلية وفي سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في كل بلد.
- ◀ المشاركة بشكل فعال في آليات التنسيق بما في ذلك الجهود المشتركة بين الوكالات والجهود التي تقودها البلدان والمجتمعات المحلية. وتساعد هذه الآليات في التغلب على الصوامع المؤسسية العازلة وتيسير البرامج التكميلية والمشاركة من خلال تشكيل تحالفات استراتيجية وتشغيلية وتمثيلية. وسيتم تعزيز عمليات التقييم والتخطيط والتنفيذ والتعلم المشتركة وتبادل المعرفة عبر هذه التحالفات.
- ◀ تحديد وتعبئة أصحاب المصلحة المناسبين والشراكات المناسبة بشكل استباقي، استناداً إلى أطر التعاون المتاحة،³⁴ حيث يفتقر إلى الخبرة المطلوبة لقيادة أو دعم أنشطة برامجه محددة وعندما تقع الأنشطة المطلوبة خارج نطاق مزاياه النسبية، والتي يمكن أن تختلف بناء على الظروف التشغيلية والمؤسسية.
- ◀ وفي مرحلة تصميم البرامج، أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك، التخطيط للانتقال وتسليم المسؤولية عن الأنشطة إلى الحكومة والشركاء الإنمائيين منذ أمد طويل، وهو ما ينبغي أن يحدث بمجرد أن يسمح الوضع والقدرات بذلك. ويضمن ذلك المواءمة مع أهداف التنمية الطويلة الأجل ويعزز استدامة الحاصلات بعد خروج البرنامج. وحيثما يمكن، سيستفيد البرنامج من دوره التنظيمي لتشجيع أصحاب المصلحة على الاضطلاع بأنشطة إنمائية مشتركة في المناطق النائية الأكثر هشاشة.

سيستند البرنامج إلى القدرات المحلية والوطنية ويعززها للاستفادة من تأثيرها واستدامتها ونطاقها

39- يجب وضع التدخلات الرامية إلى مساعدة الأشخاص والمجتمعات المحلية على تعزيز قدرتهم على الصمود من خلال الجهود التي تبذل بقيادة وطنية ومحلية. إن الشراكة مع السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة في النظام الغذائي والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية والمجموعات التمثيلية وتعزيز قدراتها، تزيدان من الملكية المحلية للبرامج وأهميتها بالنسبة إلى الأولويات والاحتياجات المحلية. كما تساهم مشاركة الجهات المحلية من المستويات كافة منذ بداية البرامج في تيسير الانتقال السلس وتسليم المسؤولية بعد خروج البرنامج. وفي هذا الصدد، سيقوم البرنامج بما يلي:

- ◀ تقييم القدرة المحلية والوطنية على وضع نهج مصممة خصيصاً ومراعية للسياق. وسيدمج البرنامج أيضاً استراتيجية واضحة في مرحلة مبكرة للانتقال وتسليم المسؤولية عن برامج القدرة على الصمود إلى الإدارة المحلية والوطنية مع انسحابه تدريجياً من مشاركته؛
- ◀ استخدام المعرفة والخبرة المحليتين من المجتمعات المحلية لإرشاد الحلول، بما في ذلك الابتكارات المحلية التي تتصدى للتحديات المتعلقة بالأغذية الخاصة ببيئتها. ويمكن لتطبيق المعرفة المحلية والتقليدية أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والبيئية ويعزز الاستخدام الفعال للموارد من خلال الممارسات الزراعية المستدامة المكيفة للبيئات المحلية والتي تؤيد التنوع البيولوجي وتساهم في النظم الغذائية القادرة على الصمود. كما أنها تعزز الحفاظ على أصناف المحاصيل المحلية المتنوعة التي تساهم في النظم الغذائية المتوازنة والاعتماد على الذات.

³³ الأمم المتحدة، 2021. توجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على التحمل (الصفحة 6).

³⁴ انظر الحاشية 19.

الاستفادة من شبكته من المؤسسات البحثية والأكاديمية وتوسيعها من أجل دعم وتكميل وزيادة قدرته الخاصة وقدرة المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ويشمل ذلك العمل مع الجامعات الوطنية ودعمها، على سبيل المثال من خلال مبادرة أكاديمية سبل كسب العيش والأصول والقدرة على الصمود، التي تجمع شبكة من الجامعات الأفريقية لتعزيز القدرات المحلية القائمة في مجال برمجة القدرة على الصمود وبناء القدرات المستقبلية، وتعزيز إضفاء الطابع المحلي على الخبرة في مجال القدرة على الصمود.

عوامل التمكين

الشراكات

- 40- لا تستطيع أي جهة فاعلة بمفردها أن تعزز القدرة على الصمود بشكل شامل داخل النظم وغيرها - ويتطلب ذلك مجموعة واسعة من الشراكات.³⁵ ويجسد البرنامج التزامه بإقامة وتوسيع شراكات متينة استراتيجية وتشغيلية مع الحكومات والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجامعات والهيئات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص بهدف تحقيق حصائل مشتركة في مجال القدرة على الصمود.
- 41- إن القيادة الحكومية لجهود تعزيز القدرة على الصمود تعزز نهجا شاملا إزاء دعم الأهداف الوطنية وتنظيم الشركاء عبر القطاعات، بما في ذلك أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويعترف البرنامج بالحكومات باعتبارها الجهات الفاعلة المحورية في تعزيز القدرة على الصمود، وسيستمر في العمل مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية بما يتواءم مع أولوياتها، وتصميم مساعدهات خصبها لدعم العمل الحكومي الرامي إلى تحقيق حصائل أكثر شمولا وإنصافا واستدامة. وسيقدم شراكات مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الأولويات الوطنية. ويدرك البرنامج أن المشاركة مع الحكومات قد تكون محفوفة بالتحديات في سياق الأزمات الممتدة، لا سيما في خضم النزاعات أو في البيئات الحساسة سياسيا. وسيستفيد البرنامج من تحليل السياقات لإرشاد قراراته بشأن كيفية تنفيذ برامج القدرة على الصمود.
- 42- وتعد الجهات الفاعلة المحلية المجتمعية والجهات الفاعلة الأخرى أول المستجيبين، كونها الأقرب إلى من يحتاجون إلى المساعدة، كما أنها مطلعة على الظروف المحلية بشكل أفضل من البرنامج. ويعمل البرنامج مع مجموعة واسعة من المنظمات الشعبية للنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني ومجموعة متنامية من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وسيستثمر في تمكين قدراتهم وتحسينها إلى أقصى حد لضمان أن تكون برامج القدرة على الصمود أكثر فعالية وأن تكون بقيادة محلية وقادرة على تحقيق نتائج مستدامة.
- 43- سيستمر البرنامج في بناء وتعزيز الشراكات والسعي إلى تحقيق التكامل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال الزراعة وتطوير سلاسل القيمة وإدارة الموارد الطبيعية والإنذار المبكر وإدارة المخاطر والعمل الاستباقي والخدمات المالية والنظم الغذائية القادرة على الصمود؛ ومع اليونيسف في مجال التغذية والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال إدارة المياه واستعادة البيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتعزيز القدرة على الصمود في البيئات الحضرية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في ما يتعلق بالنزوح؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن البرمجة التي تحدث تحولا جنسانيا؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك مع الوكالات التقنية الأخرى مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مجالات الزراعة والتكيف مع تغير المناخ وحل النزاعات والتماسك الاجتماعي.
- 44- إن الشراكات الإقليمية ضرورية لتيسير تعزيز القدرات عبر التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوفير المنصات لتبادل التعلم عبر البلدان وإقامة تحالفات تشغيلية ووضع السياسات الوطنية. وتُعد الشراكات مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية -الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووكالة عموم أفريقيا للسور الأخضر العظيم وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

³⁵ الأمم المتحدة، 2021. توجيهات الأمم المتحدة المشتركة للمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على التحمل.

وغيرها من الهيئات الإقليمية المهمة بالنسبة للبرنامج في مجال تعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك في مجالات الإنذار المبكر والاستعداد وإدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ.

45- كذلك، تُعتبر الجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المعرفة من الشركاء الرئيسيين في توليد الأدلة وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية وتبادل المعرفة والخبرات. وسيعمل البرنامج مع الجامعات الوطنية والدولية ويعزز مشاركته في المنصات العالمية التي تولد المعرفة وتبادلها.

البيانات والبحوث والأدلة

46- يعد توليد البيانات والبحوث والأدلة السليمة أمراً بالغ الأهمية للتصميم السليم للبرامج وصنع السياسات، وقرارات وإجراءات التمويل. وعند تصميم برامج القدرة على الصمود، سيستخدم البرنامج الأدلة على الجوانب الناجعة، بما في ذلك الدروس المستفادة من المشروعات السابقة. كما أنه سيستخدم مدخلات على غرار التوقعات المناخية لتمكين الإنذار المبكر والعمل الاستباقي والاستجابات المبكرة. ويساهم التصوير عبر الأقمار الصناعية والتصوير الجوي في تيسير تقييم ظروف الموارد الطبيعية. ويساعد الرصد والتحليل الموسمي في تقييم تأثيرات الصدمات الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالمناخ والنزاعات على الأمن الغذائي.

47- سيعزز البرنامج اتباع نهج على نطاق المنظمة لتوليد الأدلة في مجال القدرة على الصمود، بحيث تستند إلى مصادر متعددة للبيانات لتقييم ما إذا أصبح الأشخاص والمؤسسات والنظم أكثر قدرة على إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد نتيجة للبرامج التي يقدمها. وسينصب التركيز على الاستفادة من الرصد الروتيني باستخدام مؤشرات إطار النتائج المؤسسية للبرنامج. وستساعد المصادر الأخرى للبيانات المستمدة من النهج النوعية والدراسات المتخصصة والاستعراضات والتقييمات في تيسير تكوين فهم أفضل للفوائد المشتركة للبرامج، وفعاليتها، وفعاليتها من حيث التكلفة، واستدامتها ومجالات تحسينها. وبالتعاون مع شركاء رئيسيين في البحوث، سيستثمر البرنامج في منهجية لقياس مساهماته في خفض الاحتياجات إلى المساعدات الغذائية الإنسانية أثناء الأزمات وبعدها.

48- وسيشجع البرنامج على توليد الأدلة المسندة بالأهداف في الوقت المناسب عبر ضمان اتساق توليد الأدلة مع أولويات المساءلة والبرمجة والتعلم الخاصة بأصحاب المصلحة الرئيسيين في البرامج. وستكون هذه الجهود متسقة مع العمليات المنتظمة لتوليد الأدلة على المستوى القطري ومدرجة فيها، مثل عمليات الرصد والتقييم الروتينية للاستفادة إلى أقصى حد من البيانات والموارد المتاحة وتجنب ازدواجيتها. وسيتعاون البرنامج في المبادرات الوطنية ومبادرات الأمم المتحدة ومبادرات البرمجة المشتركة المصممة لتتبع التقدم وإبراز النتائج على مختلف المستويات، وبالتالي المساهمة في المعرفة والممارسات العالمية في مجال القدرة على الصمود.

49- وسيعمل البرنامج على تحسين الوصول إلى الأدلة وتبادلها واستخدامها. وستزود التقارير التجميعية المتعلقة بالأدلة توضيحات بشأن النهج الناجعة، ومن المستهدف منها وفي أي سياقات. وسيكون من الممكن الوصول إلى الأدلة المتعلقة بالقدرة على الصمود من خلال مستودع قائم على شبكة الإنترنت وسيتم تعزيز ثقافة تبادل الأدلة عبر مجموعات الممارسين بهدف تعزيز استيعاب الأدلة واستخدامها لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحسين برامج القدرة على الصمود.

التمويل

50- يتطلب تعزيز القدرة على الصمود مصادر تمويل مرنة متعددة السنوات توفر الدعم المستدام. وسيعمل البرنامج على دمج وتحديد تسلسل التمويل من مصادر متعددة، مثل تمويل أنشطة العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام والمناخ، للمساهمة في التمويل المتعدد السنوات والمرن والقابل للتنبؤ والشامل لعدة قطاعات، الذي يُعد أساسياً لنجاح برامج تعزيز القدرة على الصمود. إن عرض القيمة الذي يقدمه البرنامج والبرامج العالية الجودة التابعة له وقدرته على تحقيق النتائج في بيئات تشغيلية بالغة التعقيد ستستمر في أداء دور حاسم في تأمين التمويل اللازم للقدرة على الصمود.

51- سيعمل البرنامج على توسيع مصادر تمويل بناء القدرة على الصمود وتنويعها وتنسيقها جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة والشركاء، بمن فيهم أولئك الملتزمين باتفاقيات ريو بشأن المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر، نظراً لتأثيرها الحاسم في بناء

القدرة على الصمود في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ويشتمل ذلك على الحكومات والوكالات الوطنية والمانحة، والمنظمات الخيرية، وكيانات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى صناديق المناخ المتعددة الأطراف وأدوات التمويل المبتكرة. وسيتم بذل جهود مبسطة لضمان التعاون بشأن التعبئة المالية مع المقر والمكاتب الإقليمية وأفرقة المكاتب القطرية لتوسيع نطاق برامج البرنامج ومداها ونتائجها إلى أقصى حد من خلال التمويل المجمع.

52- وقيم البرنامج شراكات بصورة متزايدة مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الأولويات الوطنية في مجال القدرة على الصمود، وقد نجح في تعبئة التمويل عبر كل من المشروعات الحكومية الوطنية الممولة من المؤسسات المالية الدولية والمساهمات المباشرة للبرنامج (بحسب ما تقتضيه الحاجة في بعض البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات). ويهدف البرنامج إلى الاستمرار في تعزيز الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والثانية بصفقتها جهات تمويل رئيسية للبلدان النامية، إذ تأتي الموارد من صناديقها ومبادراتها ومن الصناديق الاستثمارية التي تدار بالنيابة عن الجهات المانحة وعبر التمويل المختلط وفرص التمويل المشترك التي تعتمد على قدرة المصارف على الاستفادة من تمويل القطاعين العام والخاص. وسيواصل البرنامج تحديد خيارات جديدة لتوسيع نطاق التمويل العام والخاص للمناخ من أجل القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.

53- يشكل التمويل المناخي مصدرا مهما لتمويل الجهود المتعلقة ببناء القدرة على الصمود، نظرا لارتباطه بالتكيف مع تغير المناخ وازدياد الصناديق العالمية التي يتم تخصيصها لهذا المجال من قبل الحكومات والشركاء والجهات المانحة الأخرى. وتماشيا مع سياسته بشأن تغير المناخ، سيستمر البرنامج في العمل مع المؤسسات المالية الدولية - جهات التمويل المناخي الرئيسية في البلدان النامية - وكذلك مع صناديق المناخ المتعددة الأطراف الرئيسية مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف، اللذين يحظى فيهما البرنامج بصفة الكيان المعتمد. وسيعمل البرنامج أيضا على تحسين استراتيجياته، وعملياته ونظمه الداخلية لتسهيل تعبئة التمويل المناخي.

القوة العاملة

54- تتطلب برامج القدرة على الصمود العالية الجودة والقابلة للتوسع بناء قوة عاملة ماهرة وترسيخها، واستبقائها. ولا بد من تعزيز ثقافة الملكية المشتركة والتعاون والتنسيق عبر المجالات الوظيفية في البرنامج، جنبا إلى جنب مع الشركاء، بهدف تمكين تكامل البرامج بشكل أفضل. وبما أن المضي قدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين يشكل عاملا أساسيا لتحقيق القدرة على الصمود، يجب أن تمتلك القوة العاملة في البرنامج مهارات وكفاءات أقوى مرتبطة بالنتائج التي تركز على الأشخاص، بما في ذلك في مجالات المساواة بين الجنسين والحماية والإدماج الاجتماعي.

55- وسيمنح البرنامج الأولوية لبناء قدرات الموظفين وتكوين فهم مشترك بشأن القدرة على الصمود بين الموظفين عبر المجالات الوظيفية على مستوى المكاتب العالمية والإقليمية والمكاتب القطرية وعلى المستوى الميداني ومستوى الشركاء التشغيليين.³⁶ وسيحظى تعزيز القدرات بالأولوية على المستوى المحلي من خلال وضع وتعميم توجيهات عملية حول البرامج المتكاملة في مجال القدرة على الصمود، وتوليد الأدلة المتعلقة بها. وسيتم تقديم الدعم التقني المستمر عبر التدريب النظري والتدريب العملي؛ والحلقات الدراسية الشبكية وحلقات العمل على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛ وتبادل الموظفين والبعثات الميدانية المشتركة. وحيثما أمكن ذلك، سيقوم البرنامج شراكات مع الجامعات الوطنية بهدف تأسيس مجموعة أساسية من الخبراء المحليين والوطنيين والإقليميين الذين يستطيعون دعم وتكميل وزيادة قدرات البرنامج والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال تصميم وتنفيذ برامج القدرة على الصمود المتكاملة والقائمة على الأدلة.

التنفيذ

56- وبغية دعم التنفيذ، مرفق بهذه السياسة خطة تنفيذ محددة التكاليف تشير إلى الأنشطة التي ستعطيها الوحدات المسؤولة الأولوية بموجب كل عامل تمكين. وسيصدر تكليف بإجراء تقييم مستقل لفعالية السياسة في غضون أربع إلى ست سنوات من الموافقة عليها. وسترشد نتائج التقييم عملية مواصلة تنفيذ سياسة القدرة على الصمود أو إجراء تحديثات محتملة عليها.

³⁶ بما في ذلك الموظفون العاملون في مجالات البرمجة والرصد والتقييم وسلاسل الإمداد، والشراكات، والتمويل، والميزانية.